

المدلول والدال على التسمية وان ليس الا لخطا منها لكنه كثيرا ما يكون
 حرف لا يبيح معناه الامعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف جعل
 دال المجمع المشتمل على الاربعة واما ك وان تجعل ضمير كانه الى التسمية
 بمعنى الكلام المذكور بطريق الاستحرام او الى تعريفه التسمية وضمير الفرض
 منه واسماه الى التسمية بمعنى الدلالة المذكورة فانه يعيد عن مقام
 التفهيم اه اقول ولما كان الطرفان هما الاصل كما قال في الاصول
 ونحوه نقول قدم الحق عن طرفيه لان الحاشي التسمية لانه مبني
 الاستقامة التي هي احد طرفي التسمية فاهتمام صاحب البينات بالطرف
 في الطرف الاخرى وهذا هو الوجه الاصل وان حفي الى الابد ولا يبعد
 ان يقال قدم لتبوت البحث عن الطرف في طرفه فتأمل طرفاه اما ضياء
 واما نفس التسمية فلا يمكن ان يكون تسمية لانه قد يقيد على الصحيح
 خلافا لما قال هو شاولي في من المتدقيقات هي كذا في تيسر كقول
 والورد اي كذا بين اذ الكلمات غير صميمين فاذا جعل التسمية من تسمية
 التسمية بالتسمية كان في جميع ما ذكره تسامح لا في كونه فقط وكتب ايضا
 في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على كبحه يريد الورد الاحمر اه
 الطول والريفق اي ما التسم وكتب ايضا قوله والريفق والخير قال في الفتاح
 كالريفق اذ التسمية بالخمر على نعم القوم قال السيد في تيسر يريد القوم الاولين
 بشرها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم والاشبه
 انه اراد نعم علماء البساتين حيث جعلوا التسمية في لذة الطعم والشار الى ان
 الاشبهان تشبيه الريفق بالخمر ليس في الطعم بل في التناذر وبيان اه الطول
 وفي كونه ذلك تسامح اشار الى ان معناه لا تسامح فيه كالصوت
 المنعقد والهيس فانها مسرعة عن حقيقة وكما لتكتم فانها مستعم حقيقة
 اهم سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف اي لونه الخدر ولونه
 الورد وبلحة العنبر وطعم الريفق وطعم الخمر وملاسة الخلد الناعم وملاسة
 الخمر واذ جعل التسمية بين لونه الخدر ولونه الورد كان وجه التسمية بينهما
 استمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس من بقية الامثلة انما قصد
 لونه الخدر جبين على هذ هب لثكها والتكلمت على ان الرشي هو الجسم والخي
 بعضهم

بعضهم الضرورة في ذلك بل التسمية نفسه في شئ العقائد من ادعى الضرورة
 كذا في تيسر لكن اعترض في العرف في كلام المصميين على العرف فلا
 تسامح وبعده فيه الفرض بان ليس المراد تشبيه التسمية التي هي لجة
 التسم بنفس العنبر الذي هو مستعمل عرفا بل ليجته فلا يكون التسمية
 بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال قاله ولما ايد ان يقول
 ليس مقصود التسم دفع التسامح بنا على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب
 هذا التسامح بان العرف جري به اه وانت حيز باب التسامح المقصود
 دفعه بالتسامح العرف انما هو التسامح في جعل العنبر مصورا بما نسبة
 التسم ولا يخفى انه مندفع بالتسامح العرف لا التسامح في جعل العنبر مصورا
 به فان هذا شئ لغوي لم يتفرق له التسم اصلا لا باطنات ولا بدع فبين ان
 بحث الفرضي مندفع فتدبر وشبهت العنبر بالكراسم بالفتح وقال
 شجرت بالفتح اسم بالعنبر كذا في الفرضي والاول اوضح جهتها ادراك
 اي طرفي ادراك وان كان العلم بمعنى العنبر سببه والحياة شرط له كما
 في المطول لا نفس الادراك اذ لا يقال في الادراك انه جهة ادراك
 لان المراد به مطلق الادراك لا الادراك الذي هو العلم بخصوصية
 كذا ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك لا يندرج تحته ليكون هذا
 سببه اهم سم قال في الاطول لا يخفى ان الملكة كما انها سبب الادراكات
 منبهة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تغير ملكة
 والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تشعب كسب جديد
 فالادراك اول سبب حصول الملكة والملكة سبب حصول الادراك ثانيا
 فالادراك ابعث سبب للادراك فلا صحة لتغير ارادة نفس الادراك اهم
 لمخصا ثم قال والادوية ان وجه التسمية كونها سبب انتفاع بالمرافق
 فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة اه وطريق
 تحريف تفسير على ما هو شرط في وجه التسمية فان شرطه ان يكون
 مشركا بين الطرفين اهم سم بل ليس في ذلك كبير فائدة اي بل لو
 فرض تصدده لم يكن فيه كبر فائدة بان يكون التسمية عقليا ثم تقدم
 هذا التسم تشبيه على انه اكثر والسبع فتح الباطن وسكو تسمتها